

Distr.: General
10 August 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 51 من جدول الأعمال المؤقت *

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 86/74. وفي 5 حزيران/يونيه 2020، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وإلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرهم إلى الأحكام ذات الصلة من القرار وملتمساً موافاته بحلول 15 تموز/يوليه 2020 بأي معلومات في هذا الصدد عن أي إجراءات اتخذوها أو ينوون اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذه. ووردت ردود من بلجيكا وناميبيا ودولة فلسطين. وترد الردود في هذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

220920 170920 20-10605 (A)



أولاً - مقدمة

- 1 - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة 6 من القرار 86/74 بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.
- 2 - وفي 5 حزيران/يونيه 2020، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء وإلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين، موجهاً نظرهم إلى الأحكام ذات الصلة من القرار وملتمساً موافاته بحلول 15 تموز/يوليه 2020 بأي معلومات في هذا الصدد عن أي إجراءات اتخذوها أو ينوون اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذه.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء ودولة فلسطين ذات مركز المراقب

بلجيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 تموز/يوليه 2020]

في غياب حل عادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي، تقر بلجيكا بضرورة حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصالحهم.

ويوجّه الدعم الذي تقدمه بلجيكا إلى اللاجئين الفلسطينيين أساساً عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تظل ولايتها حيوية بالنسبة للاجئين.

وباعتبار بلجيكا من الجهات المانحة المرنة والقابلة للتنبؤ في المجال الإنساني، فقد دفعت التزامها السنوي (6,25 ملايين يورو) في بداية عام 2020، كجزء من اتفاقاتنا المالية المتكررة المتعددة السنوات (2018-2020). وتنتظر بلجيكا في تقديم تمويل تكميلي لعام 2020.

وتنضم بلجيكا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في الإعراب عن قلقها إزاء خطر ضم الأراضي في الضفة الغربية. فمن شأن ضم الأراضي أن تكون له عواقب وخيمة على وضع الفلسطينيين وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق الملكية. ومن شأن ذلك أن يزيد من عمليات الترحيل القسري للمجتمعات المحلية الهشة أصلاً؛ وهي المجتمعات التي كثيراً ما تعرضت للتشريد بالفعل مرات عديدة. ومن شأن ضم الأراضي أن يشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي (الإنساني). وبالإضافة إلى ذلك، من شأن ذلك أن يحد من قدرة الأونروا على تنفيذ ولايتها ومساعدة اللاجئين في هذه المناطق التي جرى ضمها.

دعم بلجيكا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(باليورو)

النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020 ⁽¹⁾
التمويل الأساسي	6 250 000,00	6 250 000,00	6 250 000,00	6 250 000,00	6 250 000,00	6 250 000,00
المقر		502 400,50	167 466,50		300 760,00	
قطاع غزة	2 070 000,00	3 000 000,00	2 000 000,00	4 000 000,00	1 818 998,00	
الضفة الغربية	380 000,00	138 739,25	46 246,75		292 940,00	
الأردن		98 539,25	782 846,75	250 000,00	125 091,00	
لبنان		371 819,50	1 623 939,50	500 000,00	504 425,00	
سوريا	1 500 000,00	1 138 501,50	379 500,50		2 307 786,00	
المجموع	10 200 000,00	11 500 000,00	11 250 000,00	11 000 000,00	11 600 000,00	6 250 000,00

(أ) لم تخصص ميزانية المساعدة الإنسانية لعام 2020 بالكامل بعد، ويجري النظر في تقديم تمويل إضافي.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[16 حزيران/يونيه 2020]

تؤكد جمهورية ناميبيا من جديد، بوصفها عضواً في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تضامنها الراسخ مع الشعب الفلسطيني وتأييدها القوي له في قضيته العادلة من أجل استعادة كرامته وسلامه واستقلال بلده. إن معاناة الشعب الفلسطيني وإذلاله على نحو يتعذر حصره لن ينتهيا إلا بتراجع إسرائيل عن احتلالها غير القانوني لجميع الأراضي الفلسطينية.

ونحن ندعو مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن صون السلم والأمن الدوليين، إلى أن يضطلع بولايته على وجه السرعة في هذا الصدد.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 حزيران/يونيه 2020]

ما زالت قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ضمن الأولويات الوطنية العليا لدولة فلسطين. وهي تشكل إحدى قضايا تحديد الوضع النهائي الأساسية التي يجب حلها حلاً عادلاً، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل تحقيق تسوية سلمية ودائمة لقضية فلسطين.

فعلى مدى أكثر من سبعة عقود منذ النكبة، عملت إسرائيل على إنكار وإعاقة حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم للعيش فيها بسلام وحقهم في الحصول على تعويض عادل عن خسائرهم ومعاناتهم الطويلة، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 194 (د-3) المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، ووفقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

وهذا الظلم الذي طال أمده هو ما أبعد اللاجئين الفلسطينيين عن ديار وأراضي أجدادهم، وقد سُجِّل منهم 5,6 ملايين لاجئ لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولا يزال معظمهم يعيشون في مخيمات أنشئت كحل مؤقتة في عام 1948 في الأردن ولبنان وسوريا وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة. وإذ يُحرّم اللاجئون من حقهم في العودة إلى ديارهم والقرى والبلدات التي كانوا يقيمون فيها بسلام قبل النكبة، فإنهم ما زالوا يعيشون في المنفى ويتعرضون لسلب ممتلكاتهم ولمشقة هائلة من جراء استمرار تدهور الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في المنطقة، وهو ما استنزف قدرتهم على التكيف وأدى إلى تفاقم ضعفهم.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الاضطرابات التي تؤثر على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك المحاولات المغرضة لتجاهل وضعهم وحقوقهم، والروايات الماكرة التي تهدف إلى تشويه سمعة الأونروا وتقويضها، وتعميق الهشاشة المالية للوكالة. واستمر تصاعد التحديات التي تواجه ميادين عمل الأونروا، التي اتسمت بعدم الاستقرار، ونقشي الفقر والبطالة، والنزوح المتكرر، والأزمات المتعلقة بالحماية. وكانت هذه التحديات حادة بشكل خاص في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في قطاع غزة، حيث لا يزال اللاجئون الفلسطينيون يتأثرون بشكل غير متناسب بالغارات العسكرية الإسرائيلية، وقتل المدنيين وجرحهم، وهدم المنازل والممتلكات، والترحيل القسري، لا سيما ترحيل جماعة البدو اللاجئين. كما ظلت التداعيات المستمرة للأزمة المدمرة في الجمهورية العربية السورية وأثرها على الأردن ولبنان ومجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في تلك البلدان المضيئة تشكل مصدر قلق بالغ، إلى جانب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تؤثر على البلدان المضيفة، ومن ثم على اللاجئين.

وإزاء هذه الخلفية، يتحتم على المجتمع الدولي أن يواصل إعادة تأكيد المبادئ الأساسية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وأن يدعم بقوة ولاية الأونروا لضمان رفاه اللاجئين وحمايتهم وتنميتهم البشرية، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل لمحنهم استناداً إلى القرار 194 (د-3). ومن الأمور الحتمية أيضاً توفير التمويل الكافي لضمان استمرار المساعدة الإنسانية والطائرة التي تقدمها الأونروا في جميع ميادين عملها، فضلاً عن مساهمتها في الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وهو ما تم إقراره على نطاق واسع.

وفي هذا الصدد، نعرب عن بالغ تقديرنا لشبه الإجماع الذي اتسم به تأييد الجمعية العامة للأونروا عند تجديد ولايتها في عام 2019 بأغلبية ساحقة، كما يتجلى في التصويت على القرار 83/74 بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك التصويت على قرار الجمعية العامة 84/74 بشأن النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في حزيران/يونيه 1967 وأعمال القتال التالية، والقرار 85/74 بشأن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والقرار 86/74 بشأن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

وفي الدورة الرابعة والسبعين، أشادت جميع الوفود تقريبا - باستثناء وفدين، هما وفدا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية - بتنفيذ الأونروا للبرامج على أنه مثالي، واعترفت بدورها في المساعدة على صون حقوق وكرامة اللاجئين الفلسطينيين، وأثنت على التزام موظفي الأونروا وجهودهم الاستثنائية، وأكدت على أنه لا يمكن الاستغناء عن الوكالة. كما أعيد تأكيد هذا التأييد الواسع في مجلس الأمن مرارا في مناقشات تتعلق بقضية فلسطين.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي قد تصدى بشدة للمساعي المغرضة التي يبذلها منتقدو الأونروا - سواء أكان ذلك لتسييس ولاية الوكالة أو تقويض مصداقيتها ودعمها الدولي، بما في ذلك تمويل الجهات المانحة - وهي المساعي التي ازدادت وتيرتها في عام 2019 مع انتشار روايات مشوهة عقب تسريب تقرير مكتب الأخلاقيات عن الأونروا وتحقيق الأمم المتحدة في مزاعم سوء السلوك الإداري. وهذه المزاعم التي يرد بها التشهير بالأونروا هي جزء من محاولات طويلة الأمد، من جانب إسرائيل تحديدا، لصرف الانتباه عن القضايا الأساسية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما فيما يخص حقوقهم والقانون الدولي الواجب التطبيق. وعلاوة على ذلك، فإن المحاولات الجارية لتشويه سمعة الأونروا تتجاهل استنتاجات تحقيق الأمم المتحدة، التي أكدت أنه لم يتم العثور على أي حالات غش أو فساد أو اختلاس للأموال، وأن سوء السلوك المزعوم لم ينل من عمليات الأونروا.

وبدلا من ذلك، واصل المجتمع الدولي الاعتراف، في غياب حل عادل، بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأونروا وبضرورة وجودها. ومن الجدير بالذكر أننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام 2020، نحتفل أيضا بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأونروا. ولا تزال الأونروا، التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها 302 (د-4) في عام 1949، تمثل تعبيرا جماعيا عن المسؤوليات المشتركة المنوطة بالمجتمع الدولي، والالتزامات القانونية، والروح الإنسانية وروح التعددية.

وعلى مدى سبعة عقود، ومن خلال توفير التعليم والصحة والخدمات الغوثية والاجتماعية والمساعدة في حالات الطوارئ، عززت الأونروا رفاه اللاجئين الفلسطينيين وتنميتهم البشرية ووفرت قدرا هاما من الحماية وأتاحت قدرة المجتمع على الصمود، وهو ما كان له أثر ملموس في حياة اللاجئين. ويشمل ذلك الأطفال الذين تعلمهم؛ والأمهات والأطفال الذين يستفيدون من برنامجها لصحة الأم؛ والمعوزين الذين تضمن لهم قوتهم من خلال المساعدات الغذائية والنقدية؛ والمشردين الذين توفر لهم المأوى، والأشخاص من بين أكثر الفئات ضعفا الذين تحميهم، ومن هم بحاجة إلى مساعدات طارئة منقذة للحياة، حيث تساعدهم على المثابرة، بل وعلى الازدهار في كثير من الأحيان، على الرغم من كل الصعاب التي تواجههم، وتمدهم بالأمل.

والى جانب تقديم المعونة الإنسانية الحاسمة، فقد تحققت مساهمة الأونروا في تنمية اللاجئين بفضل الخدمات الرئيسية المقدمة، التي يعزز العديد منها أهداف التنمية المستدامة الحاسمة ويحققها. ويشمل ذلك التدريب المهني، وبرامج إيجاد فرص العمل، والرياضة والترفيه، والدعم النفسي الاجتماعي، وبناء القدرات في مجال التمويل البالغ الصغر، لا سيما لفائدة الشباب والنساء، وتعزيز قدراتهم على أن يكونوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم المحلية والبلدان المضيفة، وتعزيز سبل العيش والاعتماد على الذات، وتعميم المساواة بين الجنسين.

إن الواقع الذي نعيشه اليوم، الذي يتسم بتزايد الضعف والتهميش والمشقة بين أسر اللاجئين، يجعل المهمة الإنسانية والإنمائية المختلطة للأونروا أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وبالنسبة للشباب اللاجئين

على وجه الخصوص، فإن الافتقار إلى الفرص وانعدام آفاق المستقبل يُضعف الأمل والإيمان بإمكانية إرساء السلام وتوفير حياة أفضل، وهو ما يجعلهم أكثر عرضة لليأس وللتأثر بقوي التشدد والتطرف في المنطقة. ومع ذلك، ظلت الأونروا، من خلال برامجها وخدماتها، بمثابة المنقذ من هذا اليأس، حيث خففت من المعاناة ووفّرت الأمل في مستقبل أفضل وأكثر عدلاً.

وقد ثبت أن كل ذلك ضروري لاستقرار مجتمعات اللاجئين والبلدان المضيفة لها، وهي حقيقة تتركها الجمعية العامة تمام الإدراك. وذلك أمر ضروري أيضاً للحفاظ على آفاق إحلال سلام عادل. ومن الأهمية بمكان أن تُدعم هذه الأدوار الأساسية وأن تستمر خلال الفترة الحرجة الراهنة وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو أمر ما زال أساسياً لبلوغ حل عادل لقضية فلسطين برمتها ولإحلال سلام دائم بين فلسطين وإسرائيل وبين العرب وإسرائيل.

ولذلك، فإن معالجة أزمة التمويل الحادة والمتكررة التي تعاني منها الأونروا تظل مسألة ملحة. ويلزم توفير التمويل العاجل لمعالجة العجز الهائل الذي تعانيه الوكالة وتوفير المزيد من الدعم الكافي المستدام الذي يمكن التنبؤ به للولاية المنوطة بالوكالة من أجل ضمان استمرارية عملياتها في جميع الميادين، تمشياً مع جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويتيح المؤتمر الوزاري لإعلان التبرعات الذي كان من المقرر أن يعقده الأردن والسويد في 23 حزيران/يونيه 2020 فرصة حاسمة للمجتمع الدولي لتلبية احتياجات الوكالة بما يتماشى مع تلك القرارات والمسؤوليات التي تنطوي عليها والالتزامات التي قُطعت.

إن العجز المالي الحالي في الميزانية الأساسية للأونروا ونقص تمويلها الهيكلي المزمّن يهددان قدرتها على البقاء واستمرارية ونوعية خدمات الوكالة في جميع ميادين عملها، فضلاً عن قدرتها على تقديم المساعدة في حالات الطوارئ خلال فترات الأزمات، بما في ذلك خلال هذه الفترة التي تتسم بتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تضطر الوكالة قريباً إلى إلغاء البرامج والخدمات، مع ما يترتب على ذلك من أثر سيء على الظروف الإنسانية والاستقرار في مجتمع اللاجئين.

ومن شأن انقطاع أو تعليق أي من الخدمات والبرامج الأساسية للأونروا، وعدم القدرة على احتواء جائحة كوفيد-19 في مخيمات اللاجئين، أن تترتب عليهما تداعيات عديدة بالنسبة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك في المجالات الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية - الاجتماعية، ولا بد من تجنبها. ومن شأن هذه الآثار المدمرة أن تكون محسوسة بشكل خاص في قطاع غزة المحاصر، حيث بلغ الفقر والجوع والحاجة مستويات هائلة، وأصبح النظام الصحي الهش على شفا الانهيار تحت وطأة الحصار الإسرائيلي غير القانوني الذي دام 14 عاماً. كما لا يمكن تجاهل الآثار السلبية التي تحلق بالبلدان المضيفة ومنطقة تعاني بالفعل من عدم الاستقرار الشديد بسبب النزاعات والأزمات الجارية والتطرف وتفشي جائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، تعرب دولة فلسطين عن عميق امتنانها لجميع الدول والمنظمات والمؤسسات التي دعمت الأونروا، مالياً وسياسياً، وساعدت الوكالة على التغلب على العجز المتكرر الذي ألمّ بها، ولا سيما في عام 2018. ونظراً لاستمرار تدهور الحالة منذ ذلك الحين، لا بد أن نتوجه مرة أخرى بنداء عاجل من أجل مواصلة التبرع بسخاء والوفاء بالتعهدات واستئناف المساعدة المعلقة وتعزيز الدعم المقدم، فضلاً عن المساهمات المتعددة السنوات إن أمكن. وسيكون ذلك حيويًا لعمليات الأونروا في الأشهر المقبلة،

بما في ذلك في سياق تفشي جائحة كوفيد-19، ولضمان السلامة المالية للوكالة للفترة المتبقية من عام 2020 واستمرارية العمليات طوال فترة ولايتها.

ونحن ندرك مدى جدية الأونروا في الاستجابة للأزمة. فعلى الرغم من النقص الهائل والمفاجئ في التبرعات خلال عام 2018 بسبب وقف التمويل الأمريكي، وهو ما تقاوم بسبب المشاكل الإدارية التي كان لا بد من معالجتها في عام 2019 والبيئة غير المستقرة للغاية، استمرت عمليات الأونروا دون انقطاع، حيث قدمت المساعدة للاجئين في جميع ميادين عملها بصورة مثالية. وهذا دليل على فعالية الوكالة وعلى قوة إدارتها وموظفيها، وعلى دعم المجتمع الدولي القوي لولايتها، وعلى ما يمكن تحقيقه عندما يتم التمسك بالمسؤولية الجماعية. وهو دليل أيضاً على مدى انخراط الوكالة مع البلدان المانحة الإقليمية والتقليدية الرئيسية، وعلى ما تبذله من جهود التوعية لتتبع قاعدة المانحين، وعلى تأثير ما اتخذته من تدابير لتحسين الكفاءة من حيث التكلفة.

وما زالت الحكومة الفلسطينية ملتزمة بتقديم كل ما يلزم من تسهيلات ودعم للأونروا لتمكينها من تنفيذ الولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة. والحكومة حريصة على مواصلة مشاوراتها المنتظمة مع المفوض العام للأونروا بغية التصدي للتحديات التي تواجه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين ومعالجة شواغل الوكالة فيما يخص جوانب التشغيل والتمويل. وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، واصلنا التعاون مع الأونروا لضمان التنسيق المناسب مع مديري العمليات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة.

وفي هذا الصدد، يساور الحكومة الفلسطينية بالغ القلق إزاء تصريحات أدلى بها مسؤولون إسرائيليون طوال عامي 2019 و 2020، هددوا فيها وجود الأونروا وعملياتها في القدس الشرقية المحتلة، مما تسبب في حالة اضطراب شديد في أوساط اللاجئين وفي حالة قلق لدى موظفي الوكالة. ومما لا شك فيه أن المسؤولين الإسرائيليين قد تجرؤوا على تصعيد ضغوطهم على عمليات الأونروا بسبب الأحداث الأخيرة، بما في ذلك قيام الولايات المتحدة بوقف تمويلها للأونروا بعد أن كانت أكبر جهة مانحة ومناصرة لها على مدى عقود من الزمن، وكشف النقاب في 28 كانون الثاني/يناير 2020 عن خطة الإدارة الأمريكية فيما يخص النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، التي تقوض سيادة القانون والحقوق غير القابلة للتصرف والتطلعات القومية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك رفض حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة فظة. وتواصل الحكومة الفلسطينية دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات لحماية ولاية الأونروا وعملياتها، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالحصانة والحماية التي يجب أن تمنح للأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، تواصل إدارة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الجهات المانحة والبلدان المضيفة والأعضاء والمراقبون في اللجنة الاستشارية، بغية إدامة الدعم القوي الدولي والإقليمي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولولاية الأونروا وعملياتها. وهي مسؤولة عن التنسيق مع البلدان المضيفة لكفالة وحدة المواقف بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك لدعم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

وبالمثل، فإن البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة تعاونها المستمر مع مكتب ممثل الأونروا في نيويورك بشأن جميع هذه المسائل الهامة، وللدعوة إلى سنّ التشريعات اللازمة في الجمعية العامة لمعالجة الاحتياجات والتحديات التي تواجهها الوكالة في تنفيذ ولايتها، ولكفالة تقديم الدعم اللازم، بسبل من بينها التوعية، لمعالجة أزمتها المالية غير المسبوقة.

وفي هذا الصدد، تواصل دولة فلسطين نداءاتها في الأمم المتحدة لدعم الأونروا، سواء في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، وكذلك في مختلف المنابر والمحافل الدولية، بما في ذلك في إطار المجموعة العربية، ومجموعة الـ 77 والصين، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز، مؤكدة على أهمية تقديم هذا الدعم المتعدد الأطراف على نطاق واسع. وشاركت فلسطين أيضاً مشاركة فعالة في اجتماعات دولية وإقليمية متعاقبة لحشد الدعم للأونروا، وسوف تواصل القيام بذلك.

وهي تواصل أيضاً بذل الجهود مع الشركاء المعنيين لمتابعة تقرير الأمين العام الصادر في آذار/مارس 2017 بشأن عمليات الأونروا (A/71/849) وما ورد فيه من توصيات من أجل تأمين المزيد من التمويل الكافي والمستدام والقابل للتنبؤ به للوكالة، حسبما دعت إليه الجمعية العامة. وفي ضوء أوجه العجز الحرجة والمستمرة، بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعبئة الجهود لوضع توصيات قابلة للتنفيذ. وهكذا، فقد شاركت فلسطين بنشاط في المضي قدماً بتطوير أساليب دعم جديدة للأونروا، بما في ذلك ما يتعلق بالقرار الهام الذي اتخذته منظمة التعاون الإسلامي في آذار/مارس 2019 بإنشاء صندوق وقفي للتنمية من أجل دعم اللاجئين الفلسطينيين، على أن تكون الأونروا شريكاً منفذاً فيه.

ولن تألو دولة فلسطين جهداً في سبيل مساعدة الأونروا على معالجة عجزها المالي وتنفيذ الولاية المنوطة بها. ولكن من الأهمية بمكان أن يُكرّر التأكيد على أن الحل الدائم الوحيد لقضية اللاجئين الفلسطينيين هو حل سياسي، يمكن بموجبه ضمان أعمال حقوقهم وتحقيق العدالة لهم، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 194 (د-3). وهذا يتطلب تعبئة الإرادة السياسية التي ظلت غائبة حتى الآن.

إن رفض إسرائيل لهذه الحقوق وخطابها الذي يقلل من أهمية التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين من أجل تحقيق السلام تصرف غير مسؤول واستفزازي ويجب التنديد به. وهذا يُذكرنا مرة أخرى بازدياد إسرائيل التام لحقوق الإنسان وتقاعسها عن الالتزام حتى بأبسط المبادئ الأساسية المطلوبة لصنع السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها القانونية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة، وأن يسائلها عن انتهاكاتها وعرقلتها المستمرة لعملية التوصل إلى حل عادل وسلمي.

ونشير في هذا الصدد إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي دُعيت فيه الدول إلى أن تنشط "في تعزيز الحلول الدائمة، ولا سيما في الحالات التي يطول فيها أمد اللجوء، مع التركيز على العودة المستدامة في الوقت المناسب وفي ظل ظروف آمنة تحفظ كرامة الإنسان". ولا يمكن أن تكون فلسطين استثناء لهذه القاعدة.

ولهذا، فإننا ندعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى التصرف بطريقة إنسانية ومسؤولة لوضع حد لهذا الظلم في نهاية المطاف، والتوصل إلى حل عادل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ينال في ظله الشعب الفلسطيني أخيراً، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، ما له من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في حياة حرة وكرامة.

وإلى أن يتم تحقيق هذا الحل العادل، فإن محنة اللاجئين الفلسطينيين سوف تتطلب باستمرار وبكل أسى الاهتمام الدولي بها والتعاطف الدولي معها، بوسائل منها تقديم الدعم للأونروا. وهكذا، فإن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالأونروا تظل ذات أهمية ويجب

النظر فيها مرة أخرى ودعمها بقوة خلال الدورة الخامسة والسبعين، ويجب السعي بنشاط لتنفيذها، كمساهمة في ضمان رفاه اللاجئين الفلسطينيين وتمييزهم وحمايتهم، ومساهمة في الاستقرار الإقليمي، ومساهمة أيضا في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل لقضية فلسطين، وهو أمر حيوي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وفقا لتوافق الآراء الدولي الطويل الأمد.
